إن ما تتعرض له المقدسات الإسلامية في فلسطين يستدعي وقفة من العالمين العربي والإسلامي

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 3 يونيو 2010 م - العدد (14839) السنة الثانية و الأربعون
Email:14october@14october.com

الفرصة السانحة

المبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عشية العيد الوطني العشرين للجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية (22 مايو) جاءت في وقت تخيم فيه على الساحة الوطنية أجواء سياسية غاية في الدقة والحساسية،وإشكالات اقتصادية واجتماعية وأمنية متفاقمة،تتنامى بشكل يومي حدتها وانعكاساتها السلبية على حياة المواطن واستقراره وأمنه وعلى مستقبل الوطن بشكل عام،حيث يمر بمرحلة استثنائية عصيبة تنامت خلالها حدة الأعمال الإرهابية والمشاريع التفكيكية بأبعادها الجهوية والطائفية.. وكثير من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي تستمد قوتها وعوامل وجودها واستمرارها من طبيعة الاختلالات المريعة في تركيبة منظومة العملية السياسية السائدة وبنيتها الحزبية المكونة لها، والتمسك بمصالحها وامتيازاتها وفسادها السياسي وقناعاتها الفكرية الجامدة،وتناقض مواقفها المتطرفة،مما جعلها تشكل حائلاً دون تحقيق أي شكل من أشكال الرقي باتجاه أي تطور ايجابي على طريق الحداثة السياسية والديمقراطية والنهوض الحضاري التنموي.

المبادرة مثلت رؤية وطنية إستراتيجية مرتكزة على الوعي المعرفي بإشكالات الواقع وأزماته وخصائصه الاجتماعية والسياسية،واعتمدت الحوار وتعزيز الوحدة الوطنية وسيلة وأداة شرعية وقانونية للشروع بمعالجة هذه الإشكالات بأسلوب منهجي متدرج ينطلق من مجمل البنود المؤجلة وصولاً إلى الحاضر واستشراف المستقبل وفق آلية وطنية جديدة متمثلة اتجاهاتها الإستراتيجية العامة في :

- دعوة كل أطياف العمل السياسي،وكل أبناء الوطن في الداخل والخارج إلى إجراء حوار وطني مسؤول تحت قبة المؤسسات الدستورية دون شروط أو عراقيل،مرتكزاً على اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر الشعبي العام ، وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب .
- التأكيد على الشراكة الوطنية مع كل القوى السياسية في ظل الدستور والقانون،وما يتفق عليه الجميع .
- في ضوء نتائج الحوار تشكل حكومة من كافة القوى السياسية الفاعلة الممثلة في مجلس النواب وفي المقدمة الشريك الأساسي للمؤتمر في تحقيق الوحدة،(الحزب الاشتراكي اليمني) وشركاؤه في الدفاع عنها .
- التحضير لإجراء انتخابات نيابية في موعدها المحدد في ظل الشرعية الدستورية والتعددية السياسية .
- طي صفحة الماضي وإزالة آثار ما أفرزته أزمة العام 1993م وحرب صيف 1994م .
- إطلاق سراح جميع المحتجزين على ذمة الفتنة الحوثية في صعدة، والخارجين عن القانون في بعض المديريات في محافظات لحج وأبين والضالع .
- العفو عن الصحفيين المنظورة قضاياهم أمام المحاكم أو الذين صدرت بحقهم أحكام في قضايا تخص الحق العام ..

مجموعة هذه التوجهات الإستراتيجية العامة من شأنها تحويل هذه المبادرة إلى منبع وطني لطاقة خلاقة جديدة لبعث الحياة في الواقع السياسي الآسن،وتجاوز حالة الركود ، والجمود الذي اعترى العلاقات بين مختلف أطياف العملية السياسية،وادخل الوطن في نفق الأزمات وأوقف الكثير من مظاهر الحياة والتفاعل السياسي والاجتماعي الوطني المثمر،وعطل الكثير من قدرات وإمكانات المجتمع وطاقاته،وقوّض إلى حد بعيد دور الدولة والعملية الديمقراطية وبنيتهما المؤسسية التشريعية .

تمثل المبادرة من حيث إطارها العام خياراً استراتيجياً في الانتصار للوحدة والسير بها قدماً لتحقيق غاية الأجيال اليمنية،وتزامنها مع احتفالات الشعب اليمني بمرور عقدين من عمر الوحدة؛ ذلك الإنجاز الوطني الأبرز في حياة هذا الشعب على مر العصور يجعل منها احد الروافد الحيوية لتعزيز وتجذير وتحصين ذلك الإنجاز والانتصار التاريخي؛ وإكسابه المزيد من عناصر الحيوية والقوة والقدرة على التطوير والتجديد الذاتي ليستوعب احتياجات الحاضر وتحديات المستقبل.. وتتجلى هذه المبادرة في كونها نابعة من هموم وتطلعات وطموحات المجتمع اليمني،ومجسدة لحقيقة المسؤولية والشراكة الوطنية في البناء والتنمية، وفتح آفاقها الجديدة على كافة الصعد السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية،باعتبارها الركيزة السياسية التي يجب أن يقوم عليها حاضر اليمن ومستقبله،وباعتبارها واجباً وطنياً واستحقاقاً تاريخياً لكل أبناء اليمن يسمو على ماعداه من حسابات ومصالح ضيقة،ولهذا جاءت المبادرة مستندة إلى ثلاث قواعد رئيسة هي :

- المراجعة لمسيرة عشرين عاماً من التجربة الوحدوية بهدف التشخيص الصائب والدقيق لإشكالات الواقع وتحديد أسبابها وجذورها ومصادرها وخلفياتها السياسية والاجتماعية والثقافية انطلاقاً مما أفرزته أزمة عام 1993م وحرب صيف عام 1994م وصولاً إلى الوضع الراهن وتحليلها ضمن إطارها وواقعها التاريخي والحضاري، فالمراجعة لاتعني التنكر للماضي أو إلغاءه بل نقده ومراجعته وتوظيف إيجابياته بشكل سليم لصالح الحاضر والمستقبل .
- المواجهة والتصدي لإشكالات الواقع وأزماته المعتملة ضمن رؤية وطنية مشتركة متفق عليها من قبل الجميع وضمن الإطار الدستوري والقانوني،والسياق التاريخي العام لتطور المجتمع اليمني وصيرورة تطوره المتدرج والمتسلسل بشكل واقعي لا يحرق المراحل التاريخية أو يتجاوز خصوصيات الواقع ومستوى تطوره وإمكاناته المتاحة .

إن هذه المبادرة تقوم على أساس حشد كل طاقات المجتمع بمختلف أطيافه الاجتماعية والسياسية في الداخل والخارج وتحويلها إلى أداة وقوة فاعلة لتحمل مسؤوليتها الوطنية في معالجة إشكالات الواقع المختلفة،وفي هذا الإطار انطلقت المبادرة من حقيقة الإقرار بأن الوطن هو ملك كل أبنائه ويتسع للجميع وهو ما يحتم على الكل (الابتعاد عن المشاريع الصغيرة والمكايدات السياسية والعناد والأنانية والتعصب الفردي والمناطقي والطائفي والسلالي،والترفع فوق كل الصغائر وان يكبر الجميع مثلما كبر الوطن بوحدته المباركة).

ولهذا لم تكن المبادرة قضية ارتجاليه عفوية،أو نزوة سياسية للاستهلاك الخارجي كما يعتقد البعض،بل ضرورة وطنية لها أسبابها ودوافعها الموضوعية والتاريخية،وارتباطاتها العضوية بعملية التطور الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية،الأمر الذي يجعل منها إحدى الحلقات الطبيعية في سلسلة التطور التاريخي للمجتمع اليمني المرتبطة بمصير الإنسان ومستقبله ..

ومما لاشك فيه ان فشل الخيارات والمناورات السياسية السابقة،وتطور الظروف الموضوعية،وبلوغ الأزمات والأخطار المحدقة بالوطن مرحلة أضحت فيها قادرة على إفراز الحلول المنطقية من داخلها جاءت هذه المبادرة باعتبارها إفرازاً نوعياً وتراكمياً لعملية اجتماعية وسياسية طويلة لتشخيص إشكالات الواقع وأزماته،لتمثل في جوهرها العام إطاراً استراتيجياً يحدد الاتجاهات العامة للمعالجات المطلوبة والعمل الوطني في الحاضر والمستقبل،وامتلكت أهم شروط ومقومات المشروع الحضاري النهضوي المتمثلة في :

- تحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية العامة في (بناء وطن الـ22من مايو والـ 26 من سبتمبر والـ14 من أكتوبر،وتعزيز بناء دولة النظام والقانون).
- الانطلاق من معالجة إشكاليات الواقع السياسية وصولاً إلى معالجة مجمل الإشكالات الأخرى،وهنا تكمن الدقة والصوابية في جعل الإصلاح السياسي ومعالجة الاختلالات في منظومة العلاقات بين أطراف العملية السياسية مدخلاً رئيساً نحو صياغة رؤية وموقف وطني مشترك لمعالجة بقية الإشكالات الوطنية .
- المبادرة في مضمونها العام حددت الوسائل والآليات التي تناسب الأهداف والغايات المنشودة والإمكانات الواقعية وجعلت الحوار الوطني المسؤول لكل أطياف اللون السياسي والاجتماعي تحت قبة المؤسسات الدستورية وسيلة إستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة.

مجمل هذه المعطيات جعلت من مبادرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مرتكزات رئيسة لمشروع وطني حضاري واضح المعالم والسبل والأهداف،وموجه لحشد طاقات المجتمع وموارده وإمكاناته المتاحة باتجاه المعركة التنموية الرئيسة،وهو ما يحتم على كل القوى الوطنية في الداخل والخارج الاستجابة لهذه المبادرة باعتبارها الخيار المتاح والممكن لمعالجة إشكالات اليمن،وتفرض أيضاً على هذه القوى الخروج من قمقم المصالح والحسابات الضيقة والمشاريع الصغيرة،إلى الأفق الوطني الرحب،وان ترتقي بفكرها البرنامجي وخطابها السياسي وأدائها العملي إلى مستوى تطلعات الجماهير واحتياجاتها للخروج من هذا الواقع المتردي .

إن الأحزاب مطالبة بتحمل مسؤولياتها التاريخية وتفعيل أدائها الوطني بحيث تكون قادرة على التفاعل مع هذا المشروع والعمل على تعبئة الجماهير بالاتجاه الذي يعزز الوحدة الوطنية،وإحداث نقلات نوعية تجبر الفجوات،وتقلص المسافات والتباينات التي تشهدها الساحة الوطنية،وصولاً إلى التكامل العملي الذي من شأنه وضع المجتمع على سكة النهوض والتقدم المتواصل .

(يتبع)

عن/ صحيفة (الرياض) السعودية

علي حسن الشاطر
رئيس تحرير « صحيفة 26 سبتمبر »

مساجدنا..قنابل موقوتة! (2-2)

أ. د. سيف العسلي

لا أكاد أبالغ إن قلت إن عددا كبيرا من المساجد في اليمن قد تحولت من مساجد تؤسس على التقوى إلى مساجد تؤسس على جرف هار وبالتالي تقود الناس إلى الفتنة. و الدليل على ذلك أن هناك سباقا بين المذاهب و التيارات الفكرية بل حتى الأحزاب السياسية والدول الإقليمية على إقامة المساجد و احتكار إدارتها لتحقيق أهدافها الخاصة و بذلك فإنها تمارس الضرار والتفرقة بين المؤمنين.

ألا ترى أن هناك تشوها في بناء المساجد يتمثل في إقامة عدد من المساجد في منطقة جغرافية واحدة لا تحتاج إلا إلى مسجد واحد. إن ذلك يدل على استخدام المساجد للكسب المذهبي أو الفكري أو السياسي. و لقد ترتب على ذلك أن أصبح ارتياد مسجد من المساجد يشير إلى التصنيف المذهبي أو الفكري أو السياسي. و بعض الناس قد يقع ضحية لذلك دون أن يشعر بذلك فقط لأنه اعتاد أن يصلي بمسجد معين لأنه يقع قريبا من بيته.

تستغل المساجد كمحاضن لأصحاب الأجندات المتطرفة أو الأفكار الضالة. فالتردد على المساجد لا يمكن أن يمثل أي قرينة على التأثر بالأفكار الضارة، لأن في الأصل أن التردد عليها علامة من علامات الإيمان. و حتى في حال وجود أي قرائن على انحراف البعض فان متابعة ذلك من قبل الأجهزة الأمنية صعب للغاية حتى لا تتهم بالعلمانية و محاربتها لرواد بيوت الله. و الالتقاء في المساجد تحت أي ذريعة يمثل غطاء فعالا يستخدمه أصحاب الأفكار الضالة أو المتطرفة. ففي الظاهر فان الالتقاء يتم تحت مبرر المواظبة على الصلوات المكتوبة او قراءة القرآن أو الذكر أو الاعتكاف أو أي شيء آخر. لكن في الباطن قد يتم لهدف الإعداد لأعمال مضرة و غير مشروعة.

يستخدم البعض المساجد لاستقطاب صغار السن تحت مبرر تعليم القرآن أو العلوم الشرعية أو حتى تقوية الطلاب في المناهج الدراسية. لكن في الواقع يتم ادلجتهم و بدون علم من أولياء أمورهم. و يتم التحفظ على ذلك و لا يتضح الأمر إلا بعد أن يقدم بعض هؤلاء على تصرفات غير مقبولة إما في بيوتهم أو في الأماكن العامة وفي هذه الحالة فإن من تم تجنيدهم يكونون قد تعرضوا لعمليات غسيل مخ يصعب تخليصهم منها.

يمارس الخطباء دور التعبئة الخاطئة و ذلك من خلال توجيه خطب الجمعة للترويج لأفكارهم ولايديولوجياتهم و من خلال تشويه مناوئيهم و من خلال تضخيم الأحداث العادية. و الأكثر أهمية من خلال تزييف الوعي. فمن المفترض أن يكون الخطيب معلما و ليس داعية فتنة. فالمعلم يوصل للآخرين المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة بأنفسهم. و لذلك فان عليهم أن يكونوا متوازنين في طرح الموضوعات و في إعطاء آرائهم حولها. فلا بد من إنصاف أصحاب الرؤى التي يختلفون معها و عليهم أن يسندوا ترجيحاتهم لأي من الآراء المناقشة بالحجج و البراهين. أما دعاة الفتنة فإنهم يصورون آراءهم بأنها حقائق مطلقة و أن من يعارضهم لا دليل لديه و من اجل ذلك فإنهم يشوهون آراء معارضيهم و في سبيل ذلك فإنهم لا يترددون في اجتزاء الحقائق و المعلومات بما يخدم توجهاتهم. و لا شك في أن ذلك هو تضليل بكل ما تعنيه الكلمة و لذلك فهو نوع من ممارسة الإضرار و التفرقة بين المؤمنين.

تستغل المساجد في اليمن لتوفير التمويل للجهات التي تسيطر عليها. و يتم ذلك من خلال ممارسة العديد من أساليب النصب و الاحتيال. فأول هذه الممارسات جمع الزكوات بهدف توزيعها على المستحقين و لا يوجد أي إشراف على ذلك مما يسهل تحويلها إلى أغراض أخرى. و يتم الإعلان عن وجود منظمات خيرية غير مرخص لها و لا يوجد لبعضها أي وجود في الواقع بهدف جمع التبرعات لها و يتم استخدام ما يتم جمعه من أموال بحسب ما تراه إدارة المسجد. تبني مشاريع خيرية مثل إفطار رمضان أو كسوة العيد أو دعم المجاهدين أو اللاجئين و لا يوجد أي تقييم عن حجم الأموال التي تجمع بهذه الطرق و لا الكيفية التي يتم إنفاقها بها.

تعمل المساجد على إشاعة اليأس بين الناس من خلال التركيز على الترهيب و تجاهل الترغيب بهدف حث الناس على الالتحاق بهم أو اعتناق أفكارهم أو التبرع لهم. و لا شك في أن الأضرار التي تترتب على خطاب مأزوم كهذا تتجاوز هذه الأضرار إلى أضرار نفسية و سياسية و اجتماعية مدمرة. فمن ينصت لمعظم خطباء الجمع سيدرك حجم اليأس الذي يلحقه هؤلاء بالمصلين. فالحياة كلها سيئة و فساد و القيامة على وشك أن تقوم و عند قيامها فالناس كلهم سيساقون إلى النار. إنهم لا يدركون أن القرآن قد احتوى على كل من الترغيب و الترهيب. ووفقا لذلك فهناك من هم مرشحون للجنة و من هم مرشحون للنار مع أن رحمة الله أوسع. ولذلك فان الحياة فيها الخير وفيها الشر و الأمل في المستقبل هو أمل في الله و ليس يأساً من الله.

على الرغم من أن القرآن قد اعترف بوجود بعض الوجاهة في وجهات النظر التي لا يتفق معها ولكنه لم يغمط من حقها حيث قال «إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم». فقد يكون في بعضها خير لكن ما جاء به القرآن أكثر خيرية. لكن الكثير من الخطباء يعتبرون كل وجهات النظر المخالفة لوجهة نظرهم باطلة. و لذلك فإنهم لا يأبهون لوجود المصلين وقد يختلفون مع وجهات نظرهم فلا يترددون في نعتهم بأبشع النعوت. و الدليل على ذلك أن بعض الخطباء يأخذ كل الوقت الذي يحتاجه في قول ما يريد و إذا ما حاول احد من المصلين أن يناقشه في بعض ما يقول فإنه يضيق صدره و يرد «إن أردت أن تسمع ما اقول فأت إلى هذا المسجد و إلا فان عليك أن تذهب إلى أي مسجد آخر» و كأن هذا المسجد ملك له يتحكم به كما يشاء.

و لذلك فان الكثير من الخطباء و المحاضرين في المساجد يتعاملون مع المصلين بأنهم عصاة ومذنبون و مقصرون و لكنهم ينسون أنفسهم فقد تكون تصرفاتهم مثل تصرفات من ينتقدونهم. و الدليل على ذلك شدة لهجة خطابهم للمصلين وللحاضرين و كأن أقوالهم و نصائحهم أوامر يجب تنفيذها وإلا تعرض من لا ينصاع لها للعقوبات الإلهية. و لا شك في أن ذلك يعد من باب تزكية الخطباء و المحاضرين لأنفسهم أو مذاهبهم أو أحزابهم.

لا شك في انه قد ترتب على تصرفات هؤلاء أضرار و مفاسد كثيرة. فمن ذلك اتساع التعصب المذهبي أو الفكري أو الحزبي و لا شك في أن ذلك يهدد الوحدة الوطنية و السلم الاجتماعي. من الواضح أن خطابات متطرفة كهذه قد عملت على تبرير أعمال الإرهاب و التطرف. فإذا كانت مؤامرات الغرب على هذا النحو و إذا كان حكامنا خاضعين لهم إلى هذا الحد و إذا كان المسلمون يمنعون من ممارسة دينهم و عبادتهم و يرغمون على تغيير دينهم على هذا الشكل فإن ما يقوم به البعض من إرهاب مبرر بل انه قد يكون واجبا.

ان عدم التأكد من الإشاعات و الأخبار و تقديمها في الخطب و المحاضرات على أنها حقائق في حين أنها ليست كذلك في الواقع يعمل على تعميق تفكير المؤامرة. و كأن ما يحدث في هذا العالم مسئول عنه النصارى و اليهود و بالتالي فإن الله عاجز عن إيقافهم عن بغيهم و فسادهم. و لا شك في أن مثل هذه الممارسات تعمل على إرهاب المسلمين و تصوير انه لا يوجد أي خيار لمواجهة هؤلاء و أن أفضل شيء في ظل هذا العجز هو الاستسلام لهم و القبول بما يريدونه. هذا من ناحية و من ناحية فان الترويج لمثل هذه الشائعات يجعل الغرب يصدق ادعاءات بعض المعادين للإسلام و المسلمين بان الصدام بين الغرب و الإسلام حتمي و لا يمكن تجنبه بأي حال من الأحوال.

و لا شك في أن استمرار مثل هذه الممارسات سيفرض على الوطن الدخول بمواجهة مع الغرب بدون أي مبرر او فائدة. و ينتج ذلك من استخدام الغرب لمثل هذه الشعارات لتطلب من الدول التصادم مع مواطنيها و إلا سيتم اعتبارها بلداناً حاضنة للإرهاب.

إن الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة تكمن في تحزيب المساجد و في استخدامها كغطاء لنشر التمذهب و تأجيج الطائفية. و كذلك فإن من ضمن أهم أسبابها جهل بعض الخطباء وانفرادهم في إدارة المساجد و بدون أي رقابة لا حكومية و لا مجتمعية.

و لذلك فإنه من أجل القضاء على هذه الظاهرة او على الأقل التخفيف منها لا بد من تحريم الحزبية على أئمة المساجد و خطبائها و كذلك فإنه لا بد من اشتراط توفر مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية و التدريب الكافي لكل من يريد ان يمارس الخطابة. و الأهم من ذلك يجب ان لا تتبنى المساجد أي مذهب إسلامي بعينه لان المصلين فيها هم من جميع أتباع المذاهب الموجودة في اليمن.

و من اجل إيجاد رقابة على تنفيذ هذه الشروط فانه لا بد من تشكيل لجان من أبناء الحي المصلين لاستلام و إدارة أي مسجد من مساجد الحي. فلا شك في أن اختيار أبناء الحي لهذه اللجنة سيعمل على أن تكون ممثلة لكل المذاهب و التوجهات الفكرية فيه و بالتالي فإنها ستدير المسجد بما يتوافق مع القواسم المشتركة لها كلها. وإلى جانب ذلك فإن هذه اللجنة هي صلة الوصل بين وزارة الأوقاف و المسجد و بين المصلين في المسجد و كل من إمامه وخطيبه. وستعمل هذه اللجنة على تنظيم عملية الدروس و المحاضرات التي يمكن أن تتم فيه و كذلك عملية جمع التبرعات و تحديد نوع وكيفية الأنشطة الاجتماعية التي يمكن أن تقام به.

إنني اعتقد أن الإسراع بتنظيم عملية إدارة المساجد بما يجنبها أن تكون مصدراً للفرقة والشقاق ضروري جدا. و ما لم فإننا سنكتشف أننا قد قصرنا في حقوقنا و حقوق أبنائنا و حقوق الوطن عندما تنفجر هذه المساجد كقنابل تدمر كل شيء. إنني لأدعو الله ان لا يأتي اليوم الذي يحدث فيه ذلك لا في المستقبل القريب و لا المتوسط ولا البعيد.